مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 04 العدد 01 جوان 2021

الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي

The parallel economy and its implications for the effectiveness of government subsidies policy

دندن فتحي حسن[1]*، د. قدال زين الدين[2]،

[1]جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، fethi.denden.etu@univ-mosta.dz

مخبر البحث: إستراتيجية التحول إلى اقتصاد اخضر STRATEV

[2]جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، zinedine.gueddal@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/07 **تاريخ القبول: 2021/06/07**

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تقييم انعكاسات الاقتصاد الموازي على فعالية الدعم الحكومي، حيث تم التعرف على المفاهيم الأساسية للاقتصاد الموازي والدعم الحكومي، كما تم التطرق إلى الآثار السلبية والايجابية للاقتصاد الموازي ودوره في عرقلة فعالية الدعم الحكومي وتحليل نتائج المتوصل إليها واتبعنا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي.

وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الموازي له أثر سلبي كبير على فعالية الدعم الحكومي، والمتمثل في إعاقته لتحقيق الاستقرار في الأسعار، ولتحقيق حد أدنى من الغذاء والعدالة الاجتماعية، وتشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى عدم كفاءته في تخصيص الموارد الاقتصادية، حماية المنتج المحلي. واقترحنا أن يتم تحكم في منافذ التوزيع، وإصلاح الدعم واعتماد سياسة دعم نقدي مباشر.

كلمات مفتاحيه: الاقتصاد الموازي؛ الدعم الحكومي؛ دعم الأسعار؛ سياسة الدعم الحكومي؛ العدالة الاجتماعية.

تصنيف JEL: H2، H6، E26

Abstract :

The research paper aims to assess the implications of the parallel economy on the effectiveness of the government subsidies, as the basic concepts of the parallel economy and government subsidies were identified, as well as the negative and positive effects of the parallel economy and the role in impeding the effectiveness of the government subsidies, analyzing the results of the supplicant, and we followed in that a descriptive approach Analytical.

The study concluded that the parallel economy has a significant negative impact on the efficiency of government subsidies, which is represented in impeding it to achieve price stability, to achieve a minimum level of food and social justice, and to distort the economic indicators adopted to achieve economic stability, and its inefficiency in allocating economic resources, protecting the local product. We suggested controlling distribution outlets, reforming subsidies, and adopting a direct cash subsidies policy

Keywords: parallel economy; government subsidies; price subsidies; government subsidies policy; social justice

Jel Classification Codes: H2, H6, E2

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعتبر الدعم الحكومي هي أداة من أدوات سياسة المالية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وقضية الدعم تلقى اهتمام شريحة واسع من المجتمع، خاصة في الدول النامية التي بها معدلات الفقر مرتفعة مقارنة بالدول الغنية، إلا أن اغلب الدراسات قد خلصت إلى عدم تحقيقها للأهداف المرجوة منها، ولم يكن أداءها في مستوى تطلعات الحكومة وفق الميزانية المخصصة لها، وأصبحت تؤدي إلى نتائج عكسية تصاحبها أثار سلبية، مثل عدم وصول الدعم إلى مستحقيه، واتساع الفوارق بين طبقات المجتمع وخاصة في الدول النامية والتي تعرف تنامي واضح للاقتصاد الموازي.

وأشارت الدراسة التي أعدها الباحث فوزي حليم رزق في تطرقه إلى موضوع مشاكل الدعم وأثاره السلبية وبعض التوصيات لعلاجها، إلى مشاكل التي صاحبت تطبيق سياسة الدعم الحكومي، وتطرق إلى ظاهرة تسريب السلع المدعمة للسوق السوداء كأحد أهم أثار السلبية الناتجة عن تطبيق الدعم، والاقتصاد الموازي هو ظاهرة اقتصادية تؤثر وتتأثر بالظواهر الاقتصادية الأخرى، وتتميز بامتلاكها لنسب عالية من الناتج المحلي الإجمالي، وامتصاصها لليد العاملة، في ظل عدم تمكن الدولة من احتوائها لظاهرة البطالة في الاقتصاد الرسمي، وأصبح الاقتصاد الخفي ملاذ لكسب لقمة عيشهم وتشغيلهم مما أدى إلى تنامي دوره وتأثيره على الحياة الاقتصادية، وتعتبر أنشطتها غير منفصل مع أنشطة الاقتصاد الرسمي فهي بالتأكيد تؤثر فيها وفي سياسات الاقتصادية المتبعة ومن ابرز هذه السياسات هي سياسة الدعم الحكومي.

1.1 إشكالية الدراسة:

وفي خضم هذه المعطيات نطرح الإشكالية التالية: **ما هي انعكاسات الاقتصاد الموازي على أداء سياسة الدعم الحكومي؟**

2.1فرضية الدراسة:

في خضم الإشكالية المطروحة ولغرض تحقيق هدف المرجو منه نطرح الفرضيات التالية:

- الاقتصاد الموازي يحد من فعالية سياسة الدعم الحكومي في تحقيق أهدافه.
- الاقتصاد الموازي يزيد من فعالية منظومة الدعم الحكومي في تحقيق أهدافه.

3.1 أهداف الدراسة:

هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق أهداف التالية:

- تعرف على الاقتصاد الموازي وخصائصه.

- تعرف على الدعم الحكومي وأنواعه وأهدافه وأثاره السلبية.
- توضيح انعكاسات الاقتصاد الموازي على فعالية سياسة الدعم الحكومي.

4.1 أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في إظهار الدور السلبي للاقتصاد الموازي في الحد من كفاءة سياسة الدعم الحكومي، وإعطاء صورة واضحة عن أخطار الذي يتسبب فيها، في إعاقة التنمية الاقتصادية واجتماعية من اجل وضع حد للاقتصاد الموازي وإدماجه للاقتصاد الرسمي وتقليل من خطورته.

5.1 منهجية الدراسة:

وفق لطبيعة الدراسة ولغرض تحقيق أهدافها، قمنا باعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في سرد مختلف مفاهيم الاقتصاد الموازي، وأثاره السلبية، وتطرقنا إلى مفاهيم الدعم الحكومي وأنواع وأهداف المرجو منه، وانعكاسات الاقتصاد الموازي على أداء سياسة الدعم الحكومي وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها.

2.الإطار النظري للاقتصاد الموازي:

1.2 مفهوم ظاهرة الاقتصاد الموازي:

الاقتصاد الموازي هو عبارة عن جزء من الاقتصاد، ويكون بصورة غير معلنة وخفية بهدف تجنب الالتزامات الضريبية والتنظيمات والقوانين التي سطرتها الدولة في منظومتها لسير الاقتصاد الوطني، ولا يدخل الاقتصاد الموازي ضمن حسابات الناتج المحلي الخام للبلد. وينقسم إلى الاقتصاد الموازي غير الشرعي (الإجرامي) واقتصاد الموازي الشرعي.(حاقة و لبزة، اثر حجم الاقتصاد الموازي على ايرادات العادية في الجزائر دراسة حالة للفترة 1990-2017، 2019، صفحة 151؛ عرفة، 2019)

1.1.2 تعريف صندوق النقد الدولي للاقتصاد الموازي:

لقد أطلق الصندوق النقد الدولي على الاقتصاد الموازي بالاقتصاد الظل والاقتصاد غير الرسمي، وعرفه بأنه الاقتصاد الذي لا يحتوي على الأنشطة غير المشروعة فقط بل يحتوي أيضا على مختلف أشكال الدخل الناتجة عن عمليات الإنتاج للسلع والخدمات المشروعة والتي لا يتم الإبلاغ عنها، سواء كانت معاملات نقدية أو تتم بنظام المقايضة. وبالتالي الاقتصاد الموازي يتضمن جميع الأنشطة والمعاملات الاقتصادية والتي تخضع للالتزامات الضريبية في حالة ما تم الإبلاغ عنها للسلطات الضريبية.(بن تركي و زعموم، 2019، صفحة 64)

2.2 خصائص الاقتصاد الموازي:

الاقتصاد الموازي لديه مجموع من الخصائص أهمها:(مسمش و رحماني، 2017، صفحة 363)تتوفر لديه مختلف أشكال التبادل من أقدمها كالمقايضة وأكثرها تطورا كالتجارة الالكترونية، ومن سلع البسيطة إلى أكثرها تعقيدا كالأسلحة والمخدرات.

- يتواجد فيه مختلف شرائح المجتمع ومختلف الأعمار ومختلف المستويات التعليمية، ويكون في مختلف الدول المتقدمة والنامية.
- لا يخضع للتشريعات الصادرة من الدولة ولا يعترف بها، (كترخيص لممارسة النشاط، لا يخضع للرسوم القانونية وقوانين العمل ولا يتوفر فيه ضمان اجتماعي، ولا تدخل مداخيلهم ونشاطاتهم في الحسابات القومية) يقوم بتهرب من كافة الالتزامات المستحقة عليه اتجاه الدولة، ويعتمد على سرية نشاطه سواء عملية شراء أو عملية البيع وتكون نشاطه بعيدا عن الرقابة.
- تتسم أسواق الاقتصاد الموازي بنقص التنظيم والمنافسة الشديدة، ويستمد قوة وجوده من ثغرات وعيوب القطاع الرسمي.

3.2 الآثار الاقتصاد الموازي:

1.3.2 أثار الايجابية للاقتصاد الموازي:

يوجد العديد من الآثار الايجابية للاقتصاد الموازي أهمها:(يحياوي، 2016، الصفحات 294-295)

السوق الموازي في الاقتصاد الخفي وبعيدا عن الرقابة، هو يعكس الأسعار الحقيقية لمختلف السلع والخدمات ويخضع لقانون العرض والطلب، ويمكن أن يصبح حافزا للاقتصاد الرسمي من أجل أن يجعله أكثر تنافسية.

- يساعد على تخفيض معدل البطالة وزيادة العرض السلعي وكذلك تأهيل العمال.
- يعتبر الاقتصاد الموازي أكثر استجابة لتغييرات السوق وإخلالها.
- يعتبر متنفس الأمان وصمامه ومهدئ اجتماعي.

2.3.2 أثار السلبية للاقتصاد الموازي:

أ. الآثار الاقتصادية السلبية:

- فقدان حصيلة الضريبية: إن جزء أو كل الدخل الذي يتم تحقيقه في الاقتصاد الموازي لا يدفع عنه الضرائب، بسبب عدم قيام الأفراد بإبلاغ عن طبيعة وظائفهم التي ينشطون فيها أو دخولهم للسلطات الضريبية. (يحياوي، 2016، صفحة 295)
- تشوه المعلومات: عند تنامي حجم الاقتصاد الموازي، فانه ستنخفض درجة اعتماد على البيانات الرسمية بسبب كونها مؤشرات اقتصادية خاطئة، والقرارات الاقتصادية التي استندت إلى تلك المؤشرات غير صائبة. (يحياوي، 2016، صفحة 295)
- عدم الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية: وهذا نتيجة تحول تلك الموارد إلى الأنشطة الاقتصاد الخفي، ويؤدي ذلك إلى تدني مستوى الكفاءة والأداء الاقتصاديين في نظام الاقتصادي.(حاقة، حروش، و لبزة، انعكاسات حجم الاقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1995-2017، 2019، صفحة 13)
- ندرة السلع في الاقتصاد الرسمي وهذا بسبب رقابة الأسعار، وقد يتسبب في ارتفاع أسعارها في السوق الموازي وارتفاع حجم الجرائم الاقتصادية وانتشار الفساد. (حاقة، حروش، و لبزة، انعكاسات حجم الاقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1995-2017، 2019، صفحة 13)

ب.الآثار الاجتماعية السلبية:

للاقتصاد الموازي أثار اجتماعية أهمها:(يحياوي، 2016، صفحة 295)

- فقدان للحماية الاجتماعية وما يسفر عنه من أخطار اجتماعية بالنسبة للعمال.
- يساهم في انتشار الجريمة وانحراف من اجل ممارسة الأنشطة الإجرامية.
- عدم مساواة في توزيع العبء الضريبي بين عمال الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي.
- الاقتصاد الموازي يقوم باستغلال الأطفال والنساء من اجل العمل في محيط غير متوفر فيه أدنى حقوق وقوانين العمل، وينتج أثر سلبي في مواصلة التعليم ويساهم في انتشار الأمية والجهل.

4.2 العوامل التي أدت إلى بروز الاقتصاد الموازي:

لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى بروز الاقتصاد الموازي في دول العالم ومن أبرزها:

1.4.2 أسباب اقتصادية: وهو بسبب التدخل المفرط من الحكومة في الحياة الاقتصادية، مما يؤدي إلى حدوث مشاكل اقتصادية يدفع إلى التحول من نشاط الرسمي إلى النشاط الغير الرسمي، نذكر منها ما يلي:(بورعدة و ايسعد، 2017، صفحة 81)

- ندرة السلع: إن العرض غير الكافي للمنتجات الاستهلاكية والكمالية يدفع إلى توفيرها وإنتاجها في الاقتصاد الموازي من اجل الوفاء باحتياجات الطلب عليها.
- العبء الضريبي: وتعتبر من أهم الأسباب تنامي الاقتصاد الموازي وتهربا من دفع الالتزامات الضريبية وتجنبها بسبب ارتفاع معدلاتها، وبالتالي توجه إلى الاقتصاد الخفي التي تكون مشاريعها وغير مسجلة، وعدم التصريح عن الدخل الناتج عن نشاطاتهم، وبالتالي عدم دفع جزء أو كل الضرائب.
- البنية الاقتصادية والأزمات الاقتصادية: أن التعديل الهيكلي التي له علاقة بالإصلاحات الاقتصادية، غالبا ما يتسبب بعدة مشاكل كالفقر والبطالة ...الخ. كما أن الأزمات الاقتصادية تنعكس بشكل كبير على انخفاض مداخيل العمال، وهذا ما يدفع العامل إلى التوجه نحو الاقتصاد الموازي من اجل تعويض الانخفاض في الدخل وتحسينه.
- دور المشروعات الصغير في خلق الاقتصاد الخفي: المشروعات الصغير تستعمل النقود السائلة لإجراء معاملاتها، وهذا ما يساعد الأنشطة الخفية في عدم الإعلان عن دخول الناتجة عنها والتهرب من دفع الضرائب.

2.4.2 العوامل الأخرى:

يوجد عدة عوامل غير الاقتصادية التي لها دور بارز في تنامي الاقتصاد الموازي واستفحاله وهي:(بورعدة و ايسعد، 2017، الصفحات 81-82)

العوامل السياسية: إن تحرير الاقتصاد وعدم مراقبته من طرف الدولة في ظل عدم الاستقرار السياسي يمكن أن ينتج عنه فراغ ورقعة لنمو الأنشطة غير الرسمية واتساعها.

- أثر الفقر على زيادة حجم الاقتصاد الموازي: يوجد علاقة طردية قوية بين معدل الفقر والاقتصاد الموازي، بحيث كلما ارتفعت حدة الفقر ارتفع حجم تنامي الاقتصاد الموازي.

- أثر النمو الديمغرافي على الاقتصاد الموازي: إن ارتفاع عدد الأفراد المجتمع يؤدي إلى ارتفاع مستويات البطالة فيه، وبالتالي يؤدي إلى وجود فائض في اليد العاملة التي لا تستوعبها سوق العمل الرسمي، مما يؤدي إلى توجه نحو الاقتصاد الموازي من اجل استيعابهم.
- النظم والإجراءات الإدارية: إن وجود إجراءات إدارية معقدة (مثل التراخيص واستخراج الوثائق...الخ) من اجل ممارسة نشاط اقتصادي معين، يؤدي إلى عرقلة المتعاملين الاقتصاديين في إنشاء مؤسساتهم أو أعمالهم، مما يدفعهم للتوجه إلى الاقتصاد الموازي لممارسة أنشطتهم في سرية.
- الفساد الإداري: إن عدم حصول الموظف صاحب السلطة الممنوحة له على الدخل المناسب للمستوى المعيشي له، يؤدي إلى التوجه السلوكي لدى الموظفين العموميين نحو حصولهم على دخل غير مشروع بواسطة استخدام السلطة الممنوحة لهم ونفوذهم، في ظل عدم قدرة دخلهم المشروع على تحسين المستوى المعيشي الملائم لهم.
- النظم والقيود الحكومية: زيادة القوانين والقيود والتنظيمات العمومية من اجل ضبط الاقتصاد، يؤدي إلى محاولة تفادي اللوائح الحكومية مما ينتج عنه إنشاء أنشطة لا يمكن مراقبتها متعلقة بالاقتصاد الأسود.

3. الإطار النظري لسياسة الدعم الحكومي:

إن الدعم الحكومي تعتبر أهم وسيلة اقتصادية واجتماعية لحماية الطبقات الهشة من مخرجات السوق الحرة بحيث ينتج عن تطبيقها أهداف اقتصادية واجتماعية.

1.3 مفهوم الدعم الحكومي:

لقد اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم شامل للدعم الحكومي، وظهرت مجموعة من مفاهيم أهمها:

فريدريك ريوس FREDRIK REUSSE الذي قال ان الدعم هو: "أموال مدفوعة أو إيراد متنازل عنه بدون أي مقابل أو بدون مقابل ما يعادل ما تم تحويله، وذلك بغرض نقل مزايا محددة تعتبر ذات صفة تمييزية" يعاب على هذا التعريف انه لم يأخذ بعين الاعتبار الأدوار الأخرى للدعم وحصره في أداة لإعادة توزيع الدخل.(حنصال، 2020، صفحة 13)

أما كينيث بولدينج (Kenneth boulding) فاعتبر الدعم كضريبة سالبة وتمثل عكس إجراء فرض الضريبة، فبدلا من اخذ قيمة أو نسبة معينة من السعر المدفوع من طرف المستهلك يقوم الدعم بإضافة مقدار أو نسبة معينة للسعر الذي يتسلمه المنتج، وبالتالي يتسلم سعر أعلى من السعر الذي يدفعه المستهلك، والفرق بينهما هو يساوي قيمة الدعم. وتستند فلسفة الدعم كضريبة سالبة على انه في حالة إلغاء الدعم عن السلعة أو الخدمة ينتج عنه أثار على المستفيدين، وبالأخص الفقراء تعادل فرض ضريبة غير مباشرة تكون بنفس قيمة الدعم. (الزغل، 2011، صفحة 6163)

وقامت الموسوعة الأمريكية (encyclopedia American) بتعريف الدعم على أنه منحة تقدم على شكل عيني أو نقدي، وتمنح بدون عائد أو مقابل لمانحها، هذا التعريف يعاب عليه انه يتطرق إلى الدعم من وجهة نظر محاسبية فقط، لأنه توجد تحويلات حكومية في شكل تخفيضات الأسعار للسلع مدعمة، وفي المقابل هناك تحويلات مقدمة من طرف الأفراد إلى الحكومات تكون في شكل الاستقرار سياسي واستقرار الأسعار، وبالرغم أن هذه التحويلات غير مادية ولا يمكن حسابه إلا أنها تعتبر واقعي وحقيقي في اتجاه مضاد، وهذا ما يتنافى مع فكرة أن الدعم هو تحويل في جانب واحد.(الزغل، 2011، صفحة 6163)

أما الموسوعة البريطانية (encyclopedia britannique) فقد اعتبرت الدعم على انه نفقات حكومية تكون بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو منح امتياز خاص للمشروعات خاصة او حكومية أو حتى أفراد، بهدف تحقيق أغراض عامة أو حقا اقتصاديا ممنوحا. (توفيق السيد عليوة، 2016، صفحة 10) هذه فلسفة تنظر على سياسة الدعم من وجهة تحقيق الأهداف، منها تحسين المستوى المعيشي لمحدودي الدخل وحماية الاستثمارات الوطنية، وكذلك إعادة توزيع الدخل.(الزغل، 2011، صفحة 6164)

وقد عرف ريتشارد ستون RICHARD STONE الدعم بأنه عبء مالي تتكفل الدولة بمصاريفه، من اجل تمكين الأفراد والمؤسسات من الحصول على السلع والخدمات بأسعار منخفضة عن أسعار سوق الحر. (عليوة، 2016، صفحة 9) وفق هذا المفهوم فان الدعم يقتصر على سلع والخدمات، بغض النظر عن أنواع أخرى للدعم مثل الإعفاءات الضريبية وكذلك تنازل الدولة عن حقوقها المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار على دور الدعم في تحقيق أهدافه. (الزغل، 2011، صفحة 6164)

من التعاريف المختلفة لسياسة الدعم الحكومي نجد أن لسياسة الدعم الحكومي عدة أدوات وأهداف وتتعدد أنواعها حسب الغاية المرجو منها.

2.3 تقسيمات الدعم:

يوجد عدة تقسيمات من الدعم الحكومي وتختلف حسب اختلاف أثره وأهدافه وأساليبه وتنقسم أنواع الدعم حسب:

1.2.3-أنواع الدعم من حيث أثره على الميزانية العامة:

وينقسم هذا النوع إلى قسمين وهما:

ا.الدعم المباشر:

ويطلق عليه أيضا الدعم الصريح أو المعلن، وهو عبارة عن مخصصات مالية مسجلة مباشرة في الموازنة العامة للدولة وتمثل أحد بنود النفقات العامة، ويكون أما على شكل نقدي أو عيني، ومن خصائص هذا النوع انه يمكن قياسه ودراسته وتحديد حجم العبء المالي وهذا النوع يكون تأثيرها واضح على ميزانية العامة ويمكن قياسه وتتبعه بسهولة من سنة لأخرى، ويمكن التحكم في طرق تحويل الدعم إلى مستحقيه، يستهدف هذا النوع من الدعم على متطلبات اجتماعية للمواطنين بصفة خاصة.(عرفة، 2019، الصفحات 59-60)

ب. الدعم الغير المباشر:

هذا النوع من الدعم لا يظهر في الموازنة العامة في صورة مباشرة، ويصعب قياسه ومن أمثلة دعم الطاقة،(حنصال، 2020، صفحة 16) ويركز هذا النوع من الدعم على قطاع الأعمال.(عرفة، 2019، صفحة 60) من أنواعه نجد:

ب.1 الدعم الضمني:

يحدث هذا النوع من الدعم عبر إلزامية تحديد أسعار السلع والخدمات اقل من التكلفة الحقيقية للإنتاج، وإجبار المؤسسات على بيع بتلك الأسعار ويطلق على هذا النوع من الدعم بإعانة التوازن أو إعانة سد العجز. (قابل، 2018، صفحة 56)

ب.2 الإعفاءات الضريبية:

الإعفاءات الضريبية سواء كانت في شكل تنازل كلي أو جزئي عن دفع ضرائب، فهو عبارة عن نوع من أنواع الدعم غير المباشر، لأنه ينتج عنه انخفاض في الإيرادات الضريبية التي كان من

المفروض تحصيلها، ولهذا فان هذا النوع من الدعم يؤثر بصورة غير مباشرة على الموازنة العامة للدولة.(عرفة، 2019، صفحة 64)

ب.3 الدعم المستتر:

وهو عبارة عن بيع سلع المحلية مهما كانت نوعها مادة سلع استهلاكية أو وسيطة أو بيعها إلى المنتجين أو المستهلكين بأسعار اقل من أسعار الاستيراد أو التصدير. (قابل، 2018، صفحة 57)

ب.4 دعم سعر الصرف:

وهو عبارة عن تقديم الدولة سعر صرف تمييزي للمنتجات المستوردة وتخفيض تكاليفها، من أجل أن يتحصل المستهلك على تلك المنتجات بأسعار منخفضة وهذا عبر رفع سعر الصرف هذه السلع.(اللوزي، 1996، صفحة 28)

ب.5 الدعم الجمركي:

وهو يمثل إعفاءات أو تخفيضات من الرسوم الجمركية لمجموعة من الواردات، يتم اعتماد إعفاءات على الواردات من السلع الأساسية أو الآلات ومستلزمات التي تدخل في عملية إنتاج السلع للتخفيف من التكاليف المعيشية وحدة تزايدها.(قابل، 2018، صفحة 58)

2.2.3 أنواع الدعم من حيث شكل تقديمه:

ينقسم الدعم من حيث شكل تقديمه إلى الدعم النقدي والدعم العيني.

ا. الدعم النقدي:

وهو عبارة عن دخل نقدي تمنحه الدولة للمستفيدين منه، من أجل الرفع من قدراتهم الشرائية والحصول على السلع الأساسية الموجود في السوق، ومن الأمثل على ذلك إعانة البطالة وإعانة الشيخوخة والإعاقة. ويمكن أن تقدم دعم نقدي لمشاريع حكومية كمساهمتها بنسبة من الإنفاق الاستثماري من اجل تشجيعهم على زيادة الاستثمار والتشغيل.(كمال، 2011، صفحة 21)

ب. الدعم العيني:

وهو عبارة عن تدخل الدولة في الأسواق من أجل خفض أسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى رفع من مداخيل حقيقية للأفراد، وتكون حجم استفادة الأفراد من الدعم العيني مرتبط بحجم استهلاكهم للسلع المدعمة، وما يعاب عليه أن الأغنياء والفئات القادرة أكثر استفادة من هذا النوع

من الدعم على الفئات المحدودة الدخل والفقيرة، بسبب قدرة الشريحة الغنية على اقتناء السلع بكميات اكبر.(كمال، 2011، صفحة 21)

3.3 مصادر تمويل الدعم:

1.3.2 الضرائب:

تعتبر من أهم مصادر التمويل الدعم، وتقتطع الضرائب على أصحاب الدخول المترفعة وتحول إيراداتها إلى دعم المنتجات الأساسية لأصحاب محدودي الدخل، وبالتالي الضرائب تمول الدعم بهدف إعادة توزيع الدخل، وتعتبر تمويل الدعم من الضرائب كانتقال جزء من قدرة الشرائية لبعض الأفراد وإضافتها إلى قدرة شرائية بفئات المحتاجة وأصحاب الدخل الضعيف.(قابل، 2018، الصفحات 63-64)

2.3.2المعونات الغذائية:

وهي تمثل عن مساعدات غذائية تدفع من طرف منظمات الدولية مختصة بتمويل الدعم أو من طرف الدول الأجنبية إلى الدولة.(قابل، 2018، الصفحات 64-65)

3.3.2 التمويل التضخمي:

التمويل التضخمي هو عبارة عن قيام البنك المركزي بإصدار نقود ورقية بكمية جديدة، ويتم توسع في الائتمان المصرفي، وهذا بسبب زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، والناتج عن خلل في هيكل الضريبي في الدول النامية نتيجة عدم تناسب الدخل وتغيره تزامنا مع ازدياد النفقات العامة.(قابل، 2018، الصفحات 65-66)

4.3 دور الدعم الحكومي:

1.4.3 دور الدعم في تحقيق استقرار الأسعار وتحاشي ضغوط تضخمية:

الهدف من الدعم السلعي هو توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة تكون في متناول الفئات محدودة الدخل من المستهلكين، وهذا من اجل تحسين مستوى معيشي لهذه الشريحة وتوفير العيش الكريم، وبالرغم من أهمية الدعم في تحقيق استقرار في الأسعار، إلا انه تظهر عديد من الظواهر تعيق عمله في تحقيق استقرار في الأسعار، وأبرزها ظاهرة الاقتصاد الموازي الذي يزيد من حدة التضخم. (امين، 2013، صفحة 6)

2.4.3 دور الدعم في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل:

إن توزيع الدخل بين فئات المجتمع قد ينتج عنه فروق كبيرة وواضحة بين الطبقات، فيظهر لنا طبقة منعدمة وطبقة مالكة ويمكن ألا تظهر طبقة متوسطة، وخاصة في الدول النامية حيث تقل فيها نسبة الطبقة المتوسطة، ولهذا فان التقريب بين الطبقات يكون على أساس تحصيل الضرائب تصاعدية من الأغنياء، وتقديمها إلى طبقات محدودي الدخل وفقيرة كدعم لزيادة دخولهم وتحقيق العدالة الاجتماعية.(امين، 2013، صفحة 6)ويجب أن يكون تمويل الدعم من حصيلة الضريبية، وليس عن طريق عجز الميزانية ليكون وسيلة لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الشعبية. (رزق، 1985، صفحة 81)

3.4.3 دور الدعم في توفير الحد الأدنى من الغذاء:

يعتبر الكثير أن الدعم هو أحسن وسيلة لتوفير الحد الأدنى من الغذاء وبالأخص في الآجال القصيرة، وهذا بسبب أن الطبقات محدودة الدخل تنفق جزء كبير من دخلها على استهلاك السلع الغذائية وخاصة في الدول النامية، وأن دعم السلع الغذائية يساعد على ارتفاع الاستهلاك لتلك الطبقات، وهذا بسبب حصولهم على تلك السلع بأسعار اقل من سعر السوق من أجل توفير الحد الأدنى من الغذاء، مما يؤدي إلى تحسين مستوى التغذية بشكل ملحوظ، وينتج عنه رفع من مستوى الصحي للمواطنين.(امين، 2013، صفحة 7)

4.4.3 دور الدعم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تلعب سياسة الدعم الحكومي دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تأثيرها على الطلب الكلي ارتفاعا أو انخفاض أو على عدة متغيرات الاقتصادية كمستوى التشغيل واستقرار مستوى العام للأسعار(معدل التضخم) ومستوى الناتج الوطني على مستوى الدولة، وهذا باستخدام سياسة مالية توسعية عبر زيادة مخصصات الدعم أو سياسة مالية انكماشية عبر تخفيض من مخصصات الدعم، وهذا حسب الوضعية الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد (الكساد أو التضخم)، ففي حالة عجز في الطلب الكلي دون أن يتناسب مع العرض الكلي، يكون تدخل الدولة بأدوات سياسة الدعم الحكومي لمنع زعزعة الاستقرار الاقتصادي، واستفحال المشاكل عبر الرفع من مستوى الطلب الكلي إلى مستوى معين يحقق التشغيل التام، ويتم استخدام سياسة الدعم الحكومي بشقيها النفقات وإعفاءات الضريبية، وهذا عبر توسيع نفقات الدعم الحكومي من خلال تقديم إعانات

اجتماعية أو دعم الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة في الدخول الحقيقية وزيادة القدرة الإنفاقية لدى الأفراد لتحفيز الاستثمار وينتج عنه زيادة في مستوى العمالة، كما يمكن استخدام إعفاءات الضريبية لمجابهة الكساد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا ما يساهم في زيادة الاستهلاك والاستثمار باعتبار أن الضرائب تفرض على الأفراد وعلى الاستثمارات، والتخفيض منها يؤدي إلى زيادة الدخول النقدية لهم.(اوكيل، 2016، صفحة 14)

5.4.3 دور الدعم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد:(دراوسي، 2006، الصفحات 85-86)

أحيانا جهاز السوق قد يعجز في تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد، ولو تركت قوى السوق وحدها قد تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وهذا عبر الإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الأساسية، وهذا سعيا وراء الربح أو العزوف عن إنتاج السلع الضرورية بسبب قلة هامشها الربحي، وهنا يأتي دور سياسة الدعم الحكومي في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية، عبر إعادة تخصيص الموارد بواسطة تقديم الدعم للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع الواجب إنتاجها والمطلوبة وعجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع.

وتعمل سياسة الدعم الحكومي على توجيه الجيد في تخصيص الموارد في الحالات التي يكون فيها قصر النظر من جانب الوحدات والأفراد، وتظهر ضرورة تخصيص الموارد في الحالات متعددة منها:

- حالة الموارد ذات الأهمية الاستراتيجية وغير قابلة للتجديد كالنفط والغاز.
- حالة الموارد التي من محتمل أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية.

ويتم تنظيم وتوجيه إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها حسب الطريقة التي يراها صانع سياسات الاقتصادية العامة مناسبة، وهذا عن طريق البحث عن بدائل هذه الموارد ودعمها، لان في حالة ترك أسعار هذه الموارد منخفضة فانه سيؤدي إلى الإسراف والتبذير في استخدامها مثلا دعم التحول الطاقوي عوضا عن استخدام الطاقة الأحفورية.

6.4.3 دور الدعم في حماية المؤسسات ومن المنافسة الخارجية من اجل إستمراريتها:

يتم حماية المشروعات والمؤسسات من خلال دعم عملية إنتاجها إما بإعفائها من الرسوم الجمركية للمواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج، أو توفيرها بأسعار مناسبة لاستمرارية

نشاطاتهم وتوفير السلع الخاصة الضرورية، وفي المقابل فرض رسوم جمركية حمائية، من اجل الحد من دخول السلع الخارجية ومنافستها للسلع المحلية.(اللوزي، 1996، صفحة 27)

4. انعكاسات الاقتصاد الموازي على فعالية سياسة الدعم الحكومي:

الاقتصاد الموازي يؤثر على سياسة الدعم الحكومي من خلال:

1.4 تسبب في ضعف فعالية منظومة الدعم في تحقيق استقرار الأسعار وتوفير الحد الأدنى من الغذاء :

يعتبر الدور الرئيسي لدعم السلع الأساسية هو المحافظة على أسعارها من أجل توفير الحد الأدنى من الغذاء للفئات الفقيرة من المجتمع، إلا أن تزايد نشاط السوق الموازي والسوق السوداء في الاقتصاد الموازي يؤدي إلى فقدان الدولة السيطرة على منافذ التوزيع السلع المدعمة، وتصبح تحت تصرف التجار والسماسرة الانتهازيين في تلك الأسواق (رزق، 1985، صفحة 81) مما يؤدي إلى قيامهم ب:

- تسريب السلع المدعمة المخصصة للفئات المحدودة الدخل وتحويلها إلى الجهة غير المستحقة لها (مثل استخدام مادة الفرينة المدعمة في صناعة الحلويات بدل الخبز)، مما يؤدي إلى إحداث ندرة في السلع المدعمة وتزايد الطلب عليها وبيعها بأسعار مضاعفة في السوق السوداء مستغلين حاجة المواطنين للسلع الأساسية.(رزق، 1985، صفحة 81)
- تخزين والمضاربة بالسلع المدعمة من أجل إحداث ندرة وهزات في السوق الوطنية وتزايد الطلب عليها بأسعار مرتفعة، وهذا ما يجعل الفئات المحدودة الدخل غير قادرة على توفير الحد الأدنى من الغذاء المطلوب.(امين، 2013، صفحة 6) ففي الجزائر أكد وزير التجارة السيد كمال رزيق على أن المضاربة والتخزين السلع المدعمة من قبل السماسرة في الاقتصاد الموازي هو من أحدث ندرة في مادة زيت المائدة المدعمة، من أجل بيعها بأسعار أعلى مما هو محدد من قبل السلطات، كما صرح الوزير أن مصالحه قامت بحجز 15 ألف لتر من زيت المائدة، وكميات معتبرة من المواد الاستهلاكية الأخرى في الفترة ما بين أكتوبر 2020 إلى جانفي2021 كانت مخزنة للمضاربة.(عويمر، 2021)
- تهريب السلع المدعمة إلى خارج حدود الإقليمية للبلد، مما يؤدي إلى ندرتها في السوق المحلية وبيعها بأسعار مضاعفة، وهذا ما يزيد من أعباء الفئات محدودة الدخل في ضمان الحد الأدنى من الغذاء لارتفاع سعرها وندرتها.

وبالتالي فان الممارسات التي تحدث في الاقتصاد الموازي بداية من سيطرة التجار والوسطاء على منافذ توزيع السلع المدعمة، وتخزينها من أجل تسريبها والمضاربة بها وتهريبها إلى دول المجاورة، يؤدي إلى خلق ندرة السلع المدعمة في السوق الرسمي، وارتفاع أسعارها في السوق السوداء، وبالتالي لا تنفع منظومة دعم الأسعار في ضبط الأسعار وتوفير الحد الأدنى من الغذاء في ظل تنامي الاقتصاد الموازي.

كما أن وجود الاقتصاد الموازي يؤدي إلى ندرة السلع في السوق الرسمية، بسبب الرقابة المستمرة على الأسعار والتوزيع في الاقتصاد الرسمي، وتوجه اغلب المنتجين إلى الاقتصاد الموازي لتقديم منتجاتهم في الأسواق الموازية، وهذا ما يتسبب في ندرة السلع المدعمة في السوق الرسمي وزيادة الطلب عليها في السوق الموازي، ويؤدي إلى ارتفاع أسعارها.(حاقة، حروش، و لبزة، انعكاسات حجم الاقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1995-2017، 2019، صفحة 13)

ولهذا تنامي حجم الاقتصاد الموازي يضعف من فعالية سياسة دعم الأسعار في تحقيق الاستقرار الأسعار وتحاشي ضغوط تضخمية.

2.4 تقليل من قدرة الدعم على إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية:

يعتبر إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية من أهم أهداف سياسة الدعم الحكومي، من اجل تقريب الفوارق بين طبقات المجتمع، ويتم من خلال تحويل قدرات مالية من أصحاب الدخل المرتفع عبر فرض ضرائب تصاعدية على مداخيلهم إلى أصحاب الدخل المحدود عبر منحهم دعم وإعانات لزيادة دخولهم الحقيقية، ولهذا لا يمكن لمنظومة الدعم أن تحقق العدالة الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل إلا إذا كان مصدر تمويلها من الضرائب المفروضة على المداخيل المرتفعة.

وبسبب عدم قيام المتعاملين الاقتصاديين في الاقتصاد الموازي بالكشف عن مداخيلهم وطبيعة نشاطاتهم لدى مصالح الضرائب،(يحياوي، 2016، صفحة 295)فان أصحاب الدخل المرتفع في الاقتصاد الموازي لا يقومون بدفع التزاماتهم الضريبية، وبالتالي لا يمكن تحويل قدراتهم المالية إلى أصحاب الدخل الضعيف، بل يقتصر الأمر على أصحاب الدخل المرتفع في الاقتصاد الرسمي، وبالتالي سياسة الدعم الحكومي تقوم بإعادة توزيع الدخل في المجتمع وفي الاقتصاد الرسمي فقط، ولذلك فان تنامي الاقتصاد الموازي يؤدي إلى التقليل من فعالية سياسة الدعم الحكومي في إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ففي الجزائر بلغ الدخل الناتج عن العمليات التجارية، التي تتم دون استخدام الفواتير في السوق الموازي ب 10 مليار دولار، وتسبب بتهرب ضريبي ما لا يقل عن 3 ملايير دولار أي ما يعادل 210 مليار دينار.(طالبي و رديف، 2014، صفحة 14) وبالتالي سياسة الدعم الحكومي فقدت فعالية في إعادة توزيع الدخل، وتقريب الفوارق الاجتماعية بقيمة 210 مليار دينار بسبب أن الضريبة المهربة من المداخيل التصاعدية المرتفعة.

كما أن تراجع الإيرادات الدولة نتيجة التهرب الضريبي الممارس في الاقتصاد الموازي، يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، مما يجبر الحكومة على اعتماد سياسة التمويل التضخمي (التمويل الغير التقليدي) لتمويل نفقات الدعم الحكومي. وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في معظم الدول النامية، فان التمويل التضخمي، يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية، وهذه زيادة لا يستجيب لها العرض الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار وانخفاض في دخول الحقيقية للفئات محدودة الدخل، وعدم العدالة في توزيع الدخل، وهذا ما يتناقض مع هدف الدعم في إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات المحدودة الدخل.(قابل، 2018، صفحة 66)

حيث قدرت في الجزائر خسائر الخزينة العمومية نتيجة التهرب الجبائي للنشاطات الاقتصادية التي تتم في المعاملات خارج القنوات الرسمية (الاقتصاد الموازي) بقيمة 200 مليار دينار سنويا.(طالبي و رديف، 2014، صفحة 13) مما جعل الدولة تنتهج سياسة التمويل التضخمي (التمويل الغير التقليدي) لسد عجز قدره 1590 مليار دينار في موازنتها العامة لسنة 2017، (وزارة المالية، 2020، صفحة 31) وبلغ مبلغ إصدار النقود الجديدة في إطار التمويل الغير التقليدي 2185 مليار دينار في نفس السنة.(راوية، 2018) وقد تسبب هذا الإجراء في ارتفاع أسعار المواد الغذائية بمستويات كبيرة، فوفق لتقرير المديرية العامة للتقدير والسياسات التابعة لوزارة المالية، بلغ معدل التضخم للسلع المواد الغذائية ومشروبات الغير الكحولية في مدينة الجزائر العاصمة 5.01% في سنة 2017 وهو أعلي معدل تسجله المدينة في 10 سنوات الأخير، (DGPP, 2021) وهذا ما أدى إلى تحمل فئات محدودة الدخل مزيد من أعباء المعيشية وانخفاض مداخيلهم الحقيقية. ولهذا فان الاقتصاد الموازي يتسبب في عجز الموازنة نتيجة التهرب الضريبي مما يؤدي إلى اعتماد سياسة التمويل التضخمي لسد العجز، والذي يتسبب بدوره في انخفاض الدخل الحقيقي للأسر والفئات محدودة الدخل نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، وبالتالي يزيد من

اتساع الفوارق الاجتماعية، ويصبح من الصعب على سياسة الدعم الحكومي أن تقوم بإعادة توزيع الدخل، في وجود اقتصاد موازي يعمل على زيادة اتساع الفوارق الاجتماعية.

كما أن ظاهرة التهريب للسلع المدعمة إلى خارج الحدود الإقليمية، يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والتقريب الفوارق الاجتماعية لفائدة المجتمعات خارج الحدود الإقليمية، (براهمي، 2012، صفحة 200) نتيجة استفادتهم من الدعم المقدم على شكل السلع المدعمة بأقل سعر مما هو موجود في أسواقهم المحلية، وبالتالي الاقتصاد الموازي يضعف من فعالية منظومة الدعم في تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع.

3.4 تسبب في فشل سياسة الدعم في تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة:

بسبب وجود إمكانية التهرب الضريبي في الاقتصاد الموازي، واقتصار جمع الضرائب في الاقتصاد الرسمي فقط، فان ذلك سيؤدي إلى تحول اغلب الأنشطة إلى الاقتصاد الموازي نتيجة زيادة مداخليهم الناتج عن عدم دفع الضرائب، مما يخلق المنافسة الغير العادلة بين الاقتصاد الرسمي والموازي، ويمكن هذا الأخير من استنزاف قدر أكبر من الموارد الاقتصادية الموجود في الاقتصاد الرسمي. (بورعدة، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي (رسالة ماجيستير)، 2014، صفحة 73)

فإذا أرادت الدولة أن تخصص موارد اقتصادية للنشاطات التي تحقق الكفاءة الاقتصادية، ولا يكون عليها إقبال من طرف المستثمرين لانخفاض أرباحها، وقامت بتطبيق سياسة الدعم الحكومي لتشجيع استثمار فيه من خلال تخفيض الضرائب على عناصر الإنتاج مثلا الآلات، فان هذه السياسة لا تؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية لفائدة ذلك النشاط الأكثر كفاءة، بسبب امتلاك الاقتصاد الموازي على ميزة الأفضل في الحصول على عناصر الإنتاج دون دفع الضرائب. وتفضيل المستثمرين البقاء في الاقتصاد الموازي وتخصيص مواردهم الاقتصادية في النشاطات التي تحقق الأرباح المرتفعة رغم أنها لا تحقق الكفاءة الاقتصادية، مما يؤدي إلى عدم كفاءة في تخصيص موارد الاقتصادية.

كما أن الاقتصاد الموازي يتسبب في تراجع في الإيرادات الضريبية، مما يؤدي إلى عجز الموازنة، وبالتالي يكون من الصعب منح الإعفاءات الضريبية إضافية من اجل تخصيص الموارد الاقتصادية.

وبالتالي الاقتصاد الموازي يضعف من فعالية سياسة الدعم الحكومي في منح ميزة تنافسية للنشاطات الأكثر كفاءة، مقارنة بميزة التنافسية التي يمنحها الاقتصادي الموازي للنشطات الأقل كفاءة الاقتصادية، مما يؤدي إلى فشل في تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة.

4.4 تسبب في فشل سياسة الدعم الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

إن تنامي اقتصاد الموازي يؤدي إلى تشويه المعلومات وانخفاض مصداقية الإحصائيات والبيانات الرسمية، ومن ثم تكون المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة من أجل اعتماد السياسات الاقتصادية المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أن الإحصاءات المتحيزة لا تعمل على التقييم الحقيقي للأداء الاقتصادي ويؤدي إلى تشخيص غير صحيح لطبيعة المشكلات الاقتصادية والمعلومات الغير المكتملة، ويتسبب عنها سياسات غير سليمة (بورعدة، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي (رسالة ماجيستير)، 2014، الصفحات 66-67)ومن بين السياسات الاقتصادية المعتمدة نجد سياسة الدعم الحكومي (تحفيزات ضريبية ودعم الإنتاج...الخ)، والمؤشرات الاقتصادية المعنية بتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهي:

1.4.4 مؤشر معدل النمو الاقتصادي:

ووفق لبعض الدراسات يؤدي الاقتصاد الموازي لكبح النمو الناتج المحلي، ففي حالة انكماش اقتصاد الموازي ينتج عنه زيادة في الموارد الضريبية، وهذا ما ينتج عنه ارتفاع في الإنفاق العام وبالأخص على البنية التحتية والخدمات مما يؤدي إلى الارتفاع في معدل النمو الاقتصادي. وتنامي الاقتصاد الموازي يتسبب في اختلاف معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد عن معدل النمو الرسمي، فإذا كان نمو الاقتصاد الموازي والرسمي بصورة متوازنة، فان التحيز في مؤشرات النمو يكون الصفر، وفي حالة تجاوز معدل النمو في الاقتصاد الموازي معدل النمو الرسمي، فان معدل النمو الاقتصادي العام الرسمي يصبح اقل من الواقع والعكس صحيح. (مسمش و رحماني، 2017، صفحة 366)

وفي الجزائر بلغت حجم الاقتصادي الموازي من الناتج الداخلي الخام الرسمي خلال الفترة الممتدة (1970-2004) ما بين 21%و28%.(بورعدة، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي (رسالة ماجيستير)، 2014، صفحة 119)

ولهذا فان تنفيذ سياسة الدعم الحكومي التوسعية لزيادة معدلات النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في وجود اقتصاد موازي، لا يعطي النتائج المرجوة منها بسبب عدم اعتمادها على

معطيات حقيقية لمعدل النمو الاقتصادي، وإنما على معدلات النمو الرسمية الغير حقيقية. ويؤدي إلى حالة تضخمية في حالة ما كان معدل النمو الحقيقي أعلى مما هو رسمي، أو عدم الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي إذا كان معدل النمو الحقيقي اقل مما هو رسمي.

2.4.4 معدلات البطالة:

الاقتصاد الموازي يتسبب في انخفاض معدل البطالة الحقيقي عن ما هو الرسمي، مما قد يؤدي إلى تنفيذ سياسة اقتصادية توسعية عبر سياسة الدعم الحكومي بشكل مبالغ فيه، بسبب اعتمادها على معطيات رسمية والتي تكون خاطئة، لأنها لا تتضمن الفئات العاملة في الاقتصاد الموازي، والتي تتلقى مداخيل نظيرة نشاطها فيه واعتبارهم عاطلين عن العمل في الاقتصاد الرسمي، وبالتالي تصبح معدلات البطالة الرسمية مبالغ فيها، (مسمش و رحماني، 2017، صفحة 366) إذن تطبيق سياسة الدعم التوسعية استنادا إلى معدل البطالة الرسمي في ظل تنامي الاقتصاد الموازي يؤدي إلى عدم فعالية السياسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتسبب في تغذية الضغوط التضخمية نتيجة قيام الاقتصاد الموازي بتضليل أرقام حقيقية لمعدل البطالة، وجعله اقل مما هو موجود في الاقتصاد الرسمي.

فمثلا في الجزائر بلغت نسبة التشغيل في الاقتصاد الموازي 13.8% من إجمالي التشغيل في سنة 1992 وبلغت في سنة 1997 نسبة 19.4% وفي سنة 1999 بلغة نسبة 15% وفي سنة 2003 بلغة نسبة 17.2%.(بورعدة، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي (رسالة ماجيستير)، 2014، صفحة 112) ولهذا فان إهمال هذه النسب في وضع سياسة التوسعية عبر سياسة الدعم الحكومي لا يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3.4.4 معدلات التضخم:

من المعروف أن الاقتصاد الخفي ينتج عنه تشوه في الأسعار خاصة إذا كان الاقتصاد الموازي ينافس الاقتصاد الرسمي، فتصبح الأسعار فيه اقل ما هو سائد في الاقتصاد الرسمي، وبالتالي تكون معدلات التضخم الحقيقي اقل من معدل التضخم الرسمي، أما فيما يخص السلع والخدمات المدعمة تقدم في الاقتصاد الموازي بأسعار أعلى ما هو سائد في الاقتصاد الرسمي، بسبب طلب المتزايد عليه خاصة إذا كانت سلع ضرورية، وبالتالي يكون معدل التضخم الحقيقي أعلى مما هو رسمي. (مسمش و رحماني، 2017، صفحة 367)

فإذا اعتمدنا على معدلات التضخمية الرسمية والتي هي أعلى من الحقيقية في تنفيذ سياسة الدعم الحكومي، بهدف الوصول إلى معدلات معينة من التضخم لتخفيض قيمة عملة المحلية مقارنة مع العملة الدولية من أجل منافسة منتجات محلية في الأسواق الدولية، وتشجيع الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات، فان هذه السياسة تؤدي إلى بلوغ مستويات مبالغ فيها من التضخم، وبالتالي يكون من الصعب تدارك الوضع. ولهذا فان الاقتصاد الموازي يحد من أداء سياسة الدعم الحكومي على تحقيق أهداف اقتصادية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

5.4 تسبب في فشل سياسة دعم الأسعار في الحصول على تمويل الكافي:

الدعم بحاجة لمن يدعمه، إن منح الدعم للسلع ما يؤدي إلى ضرورة منح دعم جديدة لسلع أخرى (كدعم مادة القهوة مع مادة السكر) باعتبارهم سلعتين مكملتين من أجل تحقيق إشباع الكافي للفئات المحرومة، وتوسيع في منح إعانات يزيد من أعباء الدولة.(رزق، 1985، صفحة 85)

وتزايد حجم الاقتصاد الموازي يؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة الضريبية نتيجة تزايد التهرب الضريبي، وانخفاض مصادر تمويل الدعم، وبالتالي يكون من الصعب اعتماد مخصصات دعم أخرى مكملة للسلع المدعمة الأساسية في ظل تنامي الاقتصاد الموازي، بالإضافة إلى تسرب الدعم إلى السوق الموازي وتحويله إلى جهة غير مخصصة لها، وبالتالي يزيد من نفقات الدعم. ويكون من الصعب على سياسة دعم الأسعار أن تحقق الإشباع الكامل لأفراد المجتمع في وجود الاقتصاد الموازي، لتسببه في زيادة تكاليف الدعم، واستنزافه للإيرادات الضريبية اللازمة لتوسيع قائمة السلع المدعم.

وقد قدرت مصالح الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية (IRS) قيمت الخسائر الذي يسببها تهرب ضريبي ناتج من الاقتصاد الموازي بحوالي 40-42 مليار دولار عام 1796، وفي عام 1981 قدرة الخسائر ب 86-90 مليار دولار.(توهامي، 2018، صفحة 54)

6.4 تسبب في ضعف فعالية سياسة الدعم في حماية المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية:

إن الهدف من منح الدولة الدعم الإنتاج للسلع المحلية وفرض رسوم الجمركية على الواردات نفس السلع، هو حماية الاقتصاد الوطني عبر سماح للصناعات الناشئة بالنمو والتطور لكي تكون قادرة على المنافسة، وبالأخص في القطاعات التي تعول عليها الدولة في لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، والاقتصاد الموازي من خلال التهريب الممارس فيه، يفسد في غالب الأحيان سياسات الدعم الحكومي التي تضعها الدولة لحماية الصناعات الناشئة، فمثلا تطبق الدولة سياسة دعم إنتاج

السلع المحلية، ومن اجل ذلك تقوم بمنح إعفاءات ضريبية على المواد الأولية أو المواد التي تدخل في إنتاج سلع المحلية، وتقوم بفرض رسوم جمركية المرتفع على استيرادها، غير أن التهريب يفسد مخططات الدولة في حماية السلع المحلية، عن طريق قيام بإدخال السلع خارجية وعرضها في السوق المحلية بأثمان منخفضة مقارنة بأسعار السلع المحلية، ودون دفع الضرائب المستحقة، مما يؤدي إلى نقص طلب على المنتوجات المحلية، وينتج عنه انخفاض في الإنتاج المحلي وتسريح العمال إلى أن يصل إلى وقف عجلة الإنتاج.(براهمي، 2012، الصفحات 201-202)

وبالتالي الاقتصاد الموازي يفشل مخططات سياسة الدعم الحكومية لحماية السلع المحلية وصناعات الناشئة.

5.تحليل النتائج:

من خلال ما تمت دراسته تبين لنا أن ظاهرة الاقتصاد الموازي له دور سلبي كبير في إضعاف من فعالية الدعم الحكومي، وهذا من خلال النتائج التالية:

- الاقتصاد الموازي يتسبب في ارتفاع أسعار السلع المدعمة، عبر سيطرة التجار الانتهازيين والسماسرة على منافذ التوزيع، وتسريب مختلف السلع المدعمة إلى سوق السوداء وسوق الموازية، وتغيير وجهتها الحقيقية التي وجدت لأجلها، والمضاربة بها، وتهريبها إلى الدول المجاورة، وهذا من اجل تحقيق أرباح كبيرة، مما يؤدي إلى إحداث هزات في السوق المحلية وإحداث ندرة علي السلع المدعمة في السوق الرسمية، وارتفاع أسعارها في سوق الموازي وسوق السوداء، وعدم تمكن الفئات المحدودة الدخل والفقيرة من توفير حد أدنى من الغذاء لعدم قدرتهم على اقتناء السلع المدعمة بأثمان مرتفعة.
- الاقتصاد الموازي يعيق منظومة الدعم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقريب الفوارق بين طبقات المجتمع، بسبب عدم تمويل الدعم عن طريق ضرائب تصاعدية لأصحاب دخول المرتفعة، نتيجة تهربهم من تسديد التزاماتهم الضريبية اتجاه دولتهم وإخفاء مداخيلهم الحقيقية في الاقتصاد الموازي. كما أن هذا التهرب الضريبي يؤدي إلى عجز الموازنة العامة، مما يؤدي إلى قيام الدولة باللجوء إلى سياسة التمويل التضخمي لسد العجز، وهذه السياسة ستؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار ومعدلات التضخم خاصة إذا كانت مخصصة لتمويل الدعم، وانخفاض دخول الحقيقية لفئات المحرومة ويزيد من فوارق الاجتماعية بين

طبقات المجتمع كما أن التهريب السلع المدعمة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لفائدة مجتمعات خارج البلاد بسبب استفادتهم من الدعم.

- الاقتصاد الموازي يؤدي إلى تشويه معلومات عن مؤشرات الاقتصادية الرسمية المعتمدة في سياسة الاستقرار الاقتصادي كالمعدل البطالة ومعدل النمو ومعدل التضخم، وتكون مختلفة عما هو حقيقي، مما يؤدي تطبيق سياسة الدعم الحكومي خاطئة ولا يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي الاقتصاد الموازي يضعف من فعالية سياسة الدعم الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- الاقتصاد الموازي يقدم ميزة تنافسية من خلال عدم دفع الضرائب أفضل من الميزة التنافسية التي يقدمها الاقتصاد الرسمي من خلال تخفيضات ضريبية، مما يؤدي إلى عدم قدرة سياسة الدعم الحكومي (منح امتيازات الضريبية) في توجيه الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج) في النشاطات أكثر كفاءة، وتفضيل المستثمرين التوجه نحو النشاطات اقل كفاءة في الاقتصاد الموازي وحصولهم على مداخيل كبيرة نتيجة عدم دفع الضرائب، وبالتالي الاقتصاد الموازي يفشل من فعالية سياسة الدعم الحكومي في تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة.
- الاقتصاد الموازي يحد من فعالية الدعم بسبب تسببه في فقدان إيرادات الدولة ومصادر تمول الدعم، بسبب حاجة الدعم إلى الدعم إضافي، خاصة إذا كانت السلعتين كماليتين يتطلب دعمهما معا، وفي ظل فقدان تمويل يتم استغناء سياسة توسيع الدعم.
- عرقلة قيام الدولة بحماية المنشآت المحلية وحماية الإنتاج المحلي، وهذا عبر تهريب السلع الخارجية إلى أسواق المحلية ومنافستها للمنتجات المحلية.

والدراسة أثبتت الفرضية والتي تقول أن الاقتصاد الموازي يحد من فعالية سياسة الدعم الحكومي في تحقيق أهدافه.

6.الخاتمة:

كان هدف من دراسة هو تسليط الضوء على احد الظواهر اقتصادية خطورة، وانتشارها بشكل سريع خاصة في الدول النامية، وأصبح من الصعب القضاء عليها، فتنامي حجمها هو نتيجة لقدرته على امتصاص البطالة الذي عجز الاقتصاد الرسمي عن استيعابه، وسهولة ممارسة النشاط فيه، ويوجد عدة عوامل أخرى ساهمت في انتشاره، على غرار عبء الضريبي المرتفع وانخفاض الدخل

في الاقتصاد الرسمي ونمو الديمغرافي وندرة السلع وكذلك النظم والقوانين التي تسير بعض النشاطات والتي أصبحت مبالغ فيها ولا ننسى زيادة الفقر عامل مهم في زيادة حجم الاقتصاد الموازي بسبب احتواءه للفقراء وأصبح الملجأ الوحيد لهم للعيش.

والاقتصاد الموازي تكمن خطورته في الآثار السلبية التي ينتج عنه خاصة على جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي مثل اختلال في توزيع الدخل وفي توزيع العبء الضريبي على أفراد المجتمع، وسياسة الدعم الحكومي باعتبارها أهم سياسة اقتصادية تهتم بتحسين ظروف اقتصادية واجتماعية للأفراد قد تضررت كثيرا من تنامي اقتصاد الموازي ويكمن هذا تأثير في إعاقته بشكل سلبي على أداء ادوار الأساسية لسياسة الدعم الحكومي واضعاف فعاليته الاقتصادية والاجتماعية ويكمن هذا العائق في إفشال سياسة الدعم الحكومي من تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق استقرار في الأسعار.
- توفير الحد الأدنى من الغذاء.
- تحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع العادل للدخل.
- كفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- حماية المنشآت المحلية وحماية المنتج المحلي من منافسة الخارجية.
- من فعالية الدعم بسبب عدم قدرة الدولة توسيع الدعم.

على ضوء الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي يخلفها الاقتصاد الموازي في الحد من قدرة سياسة الدعم الحكومي في أداء دوره، يمكننا القول انه الأمر أصبح خطير وصعب السيطرة عليه، خاصة في ظل انتشاره ولذلك على وجب على الحكومات التعامل معه والحد من خطورته.

1.6 التوصيات:

ومن اجل تدارك الوضع يمكننا تقديم بعض التوصيات التالية:

- يجب السيطرة على مختلف منافذ التوزيع.
- وجب تحسين الخدمات الإدارية، وتقليص مسببات تنامي الاقتصاد الموازي.
- إحكام السيطرة على مختلف منافذ الحدودية، من اجل السيطرة على السلع المدعم وعدم تسريبها خارج الحدود الإقليمية، وكذلك استفادة من إيرادات الجمركية وحماية الإنتاج المحلي.

- إعادة النظر في مسببات التي تؤدي إلى انتشار اقتصاد الموازي، خاصة فيما يخص تخفيف العبء الضريبي، والعبء الإداري من اجل ممارسة نشاط، من اجل تشجيع الأفراد النشيطين في الاقتصاد الموازي على اندماج في الاقتصاد الرسمي.
- إصلاح منظومة الدعم مع اخذ بعين الاعتبار تأثير الاقتصاد الموازي لسياسة الدعم، مثل تحول إلى الدعم النقدي وتحرير الأسعار بدل من اعتماد على الدعم العيني وتحويله إلى غير الوجه المخصصة لها، ويجب أن تكون الفئة المستفيدة من الدعم النقدي تتوفر فيها الشروط اللازمة للدعم، عبر استعمال مختلف الوسائل الرقمية أو عبر التحريات.
- لا يتم حل قضية الدعم بمعزل عن بقية المشاكل الاقتصادية الأخرى لأنها تعتبر جزء منها، ولعلاج مشكلة الدعم يجب معالجة شاملة للمشكلة الاقتصادية، مثل العمل على زيادة الإنتاج في القطاعات التي تعتمد كثيرا على اليد العاملة، من اجل تقليل الحاجة إلى الدعم.

7المراجع:

- DGPP. (2021). Evolution de l'Indice des Prix à la consommation (IPC) de la ville d'Alger 2000 - 2020. ALGER: Direction Générale de la Prévision et des Politiques.
- أبو بكر حنصال. (2020). سياسة دعم الأسعار، أسبابه، أثاره وانعكاساته على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية–(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بشار: جامعة طاهري محمد.
- احمد يوسف احمد عرفة. (2019). الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- امينة بن تركي، و صبرين زعموم. (2019). الاقتصاد الموازي في الجزائر –أسبابه ونتائجه–. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، الصفحات 72–61.
- ايمان عويمر. (25 03, 2021). ندرة مفاجئة في سلع أساسية تربك الشارع الجزائري. تاريخ الاسترداد 2021 05, 05، من ندرة مفاجئة في سلع أساسية تربك الشارع الجزائري:

https://www.independentarabia.com/node/205756/ندرة-مفاجئة-في-سلع-أساسية-تربك-الشارع-الجزائري

- بوطالب براهمي. (2012). مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر (أطروحة دكتوراه) . لعلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
- حميدة اوكيل. (2016). دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). علوم اقتصادية ، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة.
- حنان حاقة، رفيق حروش، و هشام لبزة. (2019). انعكاسات حجم الاقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1995-2017. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الصفحات 7-24.
- حنان حاقة، و هشام لبزة. (2019). اثر حجم الاقتصاد الموازي على ايرادات العادية في الجزائر دراسة حالة للفترة 1990-2017. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الصفحات 148-163.
- حورية بورعدة. (2014). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي (رسالة ماجستير). الاقتصاد الدولي، وهران: جامعة وهران.
- حورية بورعدة، و دريس رقيق ايسعد. (2017). واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه. revue algerienne d'economie de gestion، الصفحات 95-76.
- زينب توفيق السيد عليوة. (2016). تقييم اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر من 1990 إلى 2014. بحوث اقتصادية عربية، الصفحات 8-46.
- سعود محمد اللوزي. (1996). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة دعم السلع الأساسية في الأردن (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية، عمان: جامعة الأردنية.
- صلاح الدين طالبي، و مصطفى رديف. (2014). التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر. إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية، الصفحات 1-17.
- طارق محمد صفوت قابل. (2018). إصلاح الدعم المواد البترولية في ضوء الدروس المستفادة من تجريبيتي اندونيسيا و إيران . الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

- عبد الرحمن راوية. (15 11, 2018). مال و أعمال. تاريخ الاسترداد 02 10, 2020، من الخبر: https://www.elkhabar.com/press/article/146364
- عبد المنعم لطفي محمد كمال. (2011). الآثار الاقتصادية الكلية لتحرير أسعار المنتجات البترولية و الغاز الطبيعي في مصر (أطروحة الدكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، القاهرة: جامعة القاهرة.
- علاء علي علي الزغل. (2011). فعالية إستراتيجية الدعم كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في مصر. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الصفحات 6163-6174.
- فوزي حليم رزق. (1985). مشاكل الدعم واثاره السلبية وبعض التوصيات لعلاجها. مجلة المدير العربي، الصفحات 93-80.
- محمد رضا توهامي. (2018). دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر (أطروحة دكتوراه). علوم التجارية، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- محمود احمد محمود امين. (2013). سياسة الدعم الحكومي في مصر: المشاكل والحلول. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، الصفحات 1-33.
- مسعود دراوسي. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- نجاة مسمش، و موسى رحماني. (2017). الاقتصاد الموازي واثره على الاستقرار الاقتصادي. مجلة العلوم الإنسانية، الصفحات 368-359.
- نسرين يحياوي. (2016). الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب، والنتائج. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الصفحات 290-307.
- وزارة المالية. (2020). تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020. الجزائر العاصمة: المديرية العامة للتقدير والسياسات.